الأمم المتحدة
A/RES/61/215

Distr.: General
8 March 2007

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/61/426/Add.2*)]

٦١/٢١٥ – التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تلاحظ أن إصلاح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد مكنها من أن تصبح أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة وقدرة على تحقيق نتائج محددة وتقديم إسهامات قيمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ أيضا الاهتمام الذي توليه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للقضاء على الفقر من خلال أولوياتها،

وإذ تلاحظ كذلك الفجوة الصناعية السائدة وأوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال التجارية، بما فيها القطاع الخاص، في تعزيز العملية الدينامية لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية المنافع التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها على نحو متبادل، إلى البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي في السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن لجنة التنمية المستدامة ناقشت في دورتها الرابعة عشرة جملة أمور، منها التنمية الصناعية،

١ - **تحيط علما** بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن التصنيع يشكل عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي إيجاد العمالة المنتجة وتوليد الدخل وتيسير عملية الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٣ - **تؤكد** ما لبناء القدرة الإنتاجية والتنمية الصناعية من دور حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(٥) انظر A/61/305.

٤ - **تحيط علما** بالاستعراض الشامل لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي اضطلع به وفقا لاستراتيجيتها المتعلقة بالشركات، والذي مكنها من أن تصبح منظمة أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قادرة على تحقيق نتائج ملموسة وتقديم إسهامات قيمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير وطنية ودولية مؤاتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية لإطلاق الإمكانات المتعلقة بزيادة الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص، ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا والناشئة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على استدامة هذه العملية؛

٦ - **تؤكد** أهمية تعزيز التعاون والتجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في ميدان التنمية الصناعية، وتبرز أهمية إشاعة مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال التجارية، وتشدد إلى جانب ذلك على ما يتضمنه نشر التكنولوجيا المتصلة بالتجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، الذي يمارس أثرا إيجابيا في الإنتاجية في الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة وفي أنشطة التصنيع القائمة على كثافة العنصر التكنولوجي في البلدان النامية، من أهمية في تشجيع توسيع نطاق القدرات الإنتاجية وتنويعها وتحديثها؛

٧ - **تسلم** بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية الصناعية، وتشجع، في هذا الصدد، المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم جهود البلدان النامية بوسائل، منها التعاون الثلاثي؛

٨ - **تؤكد** مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، وبخاصة في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أن الصناعة تمثل ضمن مجموع هذه الروابط المتداخلة مصدرا ثريا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق الاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛

٩ - **تدعو** إلى مواصلة استعمال المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بالبلدان المانحة والبلدان المتلقية أن تواصل تعاونها فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في استعمال موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز التعاون فيما بينها في ميدان التنمية الصناعية، وتبرز أهمية تعبئة الأموال لأغراض

التنمية الصناعية على المستوى القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات تمويل التنمية ذات الصلة؛

١٠ - **تدعو أيضا** إلى الاستعمال المتواصل لجميع الموارد الأخرى، بما فيها الموارد الخاصة والعامة والأجنبية والمحلية، من أجل التنمية الصناعية في البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١١ - **تكرر تأكيد** أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها الرئيسي في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛

١٢ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها وأهميتها وأثرها الإنمائي بجملة وسائل، منها تعزيز تعاونها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الصعد؛

١٣ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن خلال النهج القطاعية؛

١٤ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز تنمية المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بوسائل، منها التدريب والتعليم وتحسين المهارات، مع التركيز بوجه خاص على الصناعة القائمة على الزراعة باعتبارها مصدرا لكسب الرزق في المجتمعات الريفية؛

١٥ - **تؤكد** الحاجة إلى قيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ضمن ولايتها، بتعزيز تنمية الصناعات التنافسية في البلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية؛

١٦ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة مساهماتها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٦]، بغية مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

١٧ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى مواصلة بناء وتعزيز شراكتها مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الولايات والأنشطة المكملة لولايتها

---

(٦) A/57/304، المرفق.

وأنشطتها بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والأثر الإنمائي وتعزيز زيادة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

١٨ - **تسلم** بأهمية المعلومات في تكرار أفضل الممارسات في مجالات التجهيز والتصميم والتسويق، وتسلم أيضا بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الصدد وتشجعه؛

١٩ - **تحيط علما** بالدور المهم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ميادين التنمية الصناعية للقطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية البيئة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛

٢٠ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز فهم مشترك لمسائل القطاع الصناعي العالمية والإقليمية وأثرها في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦